

۳۹۸۴

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

50

98

بازدید شد

۲۶ - ۲۷

در اینجا
کتابخانه

بازدید شد

۱۳۸۱

دسته

۲۹

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب حاشیه آتاجال بخاری

مؤلف

موضوع تالیف

شماره قفسه ۳۹۷۷

۲۵۲۱

مؤسسه
۱۳۰۲

شماره دفتر

۲۵۹۵۱

۱۷۲۴

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

در اینجا
کتابخانه

نقل - فهرست شده
۱۷۲۴
کر

50 98

بازدید شد
۲۶ - ۲۷

کتابخانه مجلس

بازدید شد
۱۳۸۱

دسته
۲۹

کتابخانه مجلس

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱

ای ملی
برخی

۲۵۲۱
مؤسسه
۱۳۰۲
شماره دفتر
۲۵۹۵۲
۱۷۲۴

نقل - فهرست شده
۱۷۲۴
مکرر

50 98

بازدید شد
۲۶ - ۲۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

بازدید شد
۱۳۸۱

دسته
۲۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای ملی		۲۵۲۱
نام کتاب: حاشیه آتاجال خیری	مؤلف:	مؤسسه ۱۳۰۲
موضوع: تالیف	شماره دفتر:	۲۵۹۵۲
شماره قفسه: ۳۹۷۷		۱۷۲۴

فصلی - فهرست شده
۱۷۲۴

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی

اللوحة

[illegible]

القول في العلم بالحياتية في ان في جملة ما كان كاست عكس
لزم التمس والاشياء وحيث وهذه الطريقة عينية على ما كانت في
انتمى كلامه في مقامه والامر كما افاده وقال بعض الفضلاء العامر في
ثم ان الطبيعيين يستدلون بالطريق الحكيمة والحيث الذي هو موضوع
بعد ان يشقوا ان لكل متحرك حركته ولا يجوز ان يكون الشيء حركته
يتبع ذهاب سلسلة الحركات الى اولها وجوهره اول غير متحرك ولا
متغير في صفاته كما لا يخفى في القولان المتقدمين وفيه ما لا يمكن
من التمسية الذاتية الى الائمة فالذي العلامة طاب ثراه وهذا
للطريق عينية على ان لا يمكن حيث قال لا احب الاكثين انتهى حال العلم
ابقى كسافة في الصفات اما في الائمة فبما لا يتم بيانه واما ثانيا
كون الممكن مفصلا من الممكن الى الامور ان اشهر من ذلك
ولم يصرح به من تحفته واما ثالثا فلا بد من ما ذكره في عاقل تمامه
لا يمكن الاشتغال من التمسية الذاتية الى الائمة ايضا هذا في العلم
والعلم باطل والخليل لم يستدل بالحيث والبقية وجود الواجب
ما في الكواكب على عدم كونه واجبا او هذا في العلم باطل وقد مر
طريقة الطبيعيين بوجه اخر في مبحث هذا حيث لا فائدة من هذا
في ذكر ما قد مر من ان في بعض الاشياء ان بعضهم استدوا على
الامكان لان الممكن هو حيث هو ممكن لا بد له من وجوده ولا بد من
اللا لا يستحال له الدور والتمس في ان يكون طريقة الالهيان

هذا العلم بالحياتية في ان في جملة ما كان كاست عكس لزم التمس والاشياء وحيث وهذه الطريقة عينية على ما كانت في انتمى كلامه في مقامه والامر كما افاده وقال بعض الفضلاء العامر في ثم ان الطبيعيين يستدلون بالطريق الحكيمة والحيث الذي هو موضوع بعد ان يشقوا ان لكل متحرك حركته ولا يجوز ان يكون الشيء حركته يتبع ذهاب سلسلة الحركات الى اولها وجوهره اول غير متحرك ولا متغير في صفاته كما لا يخفى في القولان المتقدمين وفيه ما لا يمكن من التمسية الذاتية الى الائمة فالذي العلامة طاب ثراه وهذا للطريق عينية على ان لا يمكن حيث قال لا احب الاكثين انتهى حال العلم ابقى كسافة في الصفات اما في الائمة فبما لا يتم بيانه واما ثانيا كون الممكن مفصلا من الممكن الى الامور ان اشهر من ذلك ولم يصرح به من تحفته واما ثالثا فلا بد من ما ذكره في عاقل تمامه لا يمكن الاشتغال من التمسية الذاتية الى الائمة ايضا هذا في العلم والد العلم باطل والخليل لم يستدل بالحيث والبقية وجود الواجب ما في الكواكب على عدم كونه واجبا او هذا في العلم باطل وقد مر طريقة الطبيعيين بوجه اخر في مبحث هذا حيث لا فائدة من هذا في ذكر ما قد مر من ان في بعض الاشياء ان بعضهم استدوا على الامكان لان الممكن هو حيث هو ممكن لا بد له من وجوده ولا بد من اللا لا يستحال له الدور والتمس في ان يكون طريقة الالهيان

هذا غير علم ولا يصح القول فيه اما هو يكون على الطريق او هذا
وفيه تأمل لان في هذا المقام يكاد يبين بان وجود الممكن بخلاف هذا
الالهيان فيكون مقاديرها اقل بالنسبة الى هذا ولا يبقى بالاحص
ثم كون طريقة الالهيان اخص من طريقة الطبيعيين في علمها عن طريق
فلكية ما يثبت على حدوث العلم هذا وبعض الافاضل بعد ما بين في
هذه الطريقة بالنسبة الى طريقة الحكيمة قال واما بالنسبة الى طريقة الحكيمة
او الامكان في علم الحكيمة وثقله في الاحتياج الى مساعدة الامكان في
كل شيء من الطريق المذكورين لما اخذ الامكان في طريقه واما
الوجود لان الحدوث في بعضه هو من الوجود وفي الاخرى في
ما هو لان الممكن ما يخرج من العلم الى صفات الوجود لم يخرج الى العلم
يقين ان عدم العلة على عدم العلم من طريق الحقيقة بل على الجاهل
تحقق انما يتبين ان في العلم ما في في بعض التمس في الحدوث في
الطريقة للحدوث الامكان واما الوجهين الاخرين ما في في التمس في
الاول في الحدوث في كل من الطريقين فلا يصح القول واما احدهما
لان الحدوث في بعضه هو من الوجود في الوجود بعد العلم وهو علم
على الثاني فلا في طريقة الامكان غير ذلك في كلام المحققين في
كلامه من عندنا في بعض المباحث العارضة وعدم التمس في طريقة الحدوث في
في كلام المحققين في بعض هذه ما ذكره من ان الممكن ما يخرج من العلم
الى العلم فيتم بل التحقيق ان كل طرفي الممكن يحتاج الى العلة فان
بين الوجود وعدمه اتصال القول بان عدم العلة على عدم العلم في الحقيقة

هذا العلم بالحياتية في ان في جملة ما كان كاست عكس لزم التمس والاشياء وحيث وهذه الطريقة عينية على ما كانت في انتمى كلامه في مقامه والامر كما افاده وقال بعض الفضلاء العامر في ثم ان الطبيعيين يستدلون بالطريق الحكيمة والحيث الذي هو موضوع بعد ان يشقوا ان لكل متحرك حركته ولا يجوز ان يكون الشيء حركته يتبع ذهاب سلسلة الحركات الى اولها وجوهره اول غير متحرك ولا متغير في صفاته كما لا يخفى في القولان المتقدمين وفيه ما لا يمكن من التمسية الذاتية الى الائمة فالذي العلامة طاب ثراه وهذا للطريق عينية على ان لا يمكن حيث قال لا احب الاكثين انتهى حال العلم ابقى كسافة في الصفات اما في الائمة فبما لا يتم بيانه واما ثانيا كون الممكن مفصلا من الممكن الى الامور ان اشهر من ذلك ولم يصرح به من تحفته واما ثالثا فلا بد من ما ذكره في عاقل تمامه لا يمكن الاشتغال من التمسية الذاتية الى الائمة ايضا هذا في العلم والد العلم باطل والخليل لم يستدل بالحيث والبقية وجود الواجب ما في الكواكب على عدم كونه واجبا او هذا في العلم باطل وقد مر طريقة الطبيعيين بوجه اخر في مبحث هذا حيث لا فائدة من هذا في ذكر ما قد مر من ان في بعض الاشياء ان بعضهم استدوا على الامكان لان الممكن هو حيث هو ممكن لا بد له من وجوده ولا بد من اللا لا يستحال له الدور والتمس في ان يكون طريقة الالهيان

ولا بد من
 اشارة بالبرهان
 عليها فتمتع
 صالح للاعداد
 العالم الجليل
 غني بما في حكم
 الاكوان من ملك
 واقنع العقل
 خلافا للحقيقة
 حكم يكون ضيق
 في الاشارات
 عن الصواب الى الام
 (الاصحاح)

[illegible]

حفظه

...

[illegible][illegible]

[illegible]

25
 1870
 1871
 1872
 1873
 1874
 1875
 1876
 1877
 1878
 1879
 1880
 1881
 1882
 1883
 1884
 1885
 1886
 1887
 1888
 1889
 1890
 1891
 1892
 1893
 1894
 1895
 1896
 1897
 1898
 1899
 1900
 1901
 1902
 1903
 1904
 1905
 1906
 1907
 1908
 1909
 1910
 1911
 1912
 1913
 1914
 1915
 1916
 1917
 1918
 1919
 1920
 1921
 1922
 1923
 1924
 1925
 1926
 1927
 1928
 1929
 1930
 1931
 1932
 1933
 1934
 1935
 1936
 1937
 1938
 1939
 1940
 1941
 1942
 1943
 1944
 1945
 1946
 1947
 1948
 1949
 1950
 1951
 1952
 1953
 1954
 1955
 1956
 1957
 1958
 1959
 1960
 1961
 1962
 1963
 1964
 1965
 1966
 1967
 1968
 1969
 1970
 1971
 1972
 1973
 1974
 1975
 1976
 1977
 1978
 1979
 1980
 1981
 1982
 1983
 1984
 1985
 1986
 1987
 1988
 1989
 1990
 1991
 1992
 1993
 1994
 1995
 1996
 1997
 1998
 1999
 2000
 2001
 2002
 2003
 2004
 2005
 2006
 2007
 2008
 2009
 2010
 2011
 2012
 2013
 2014
 2015
 2016
 2017
 2018
 2019
 2020
 2021
 2022
 2023
 2024
 2025
 2026
 2027
 2028
 2029
 2030
 2031
 2032
 2033
 2034
 2035
 2036
 2037
 2038
 2039
 2040
 2041
 2042
 2043
 2044
 2045
 2046
 2047
 2048
 2049
 2050
 2051
 2052
 2053
 2054
 2055
 2056
 2057
 2058
 2059
 2060
 2061
 2062
 2063
 2064
 2065
 2066
 2067
 2068
 2069
 2070
 2071
 2072
 2073
 2074
 2075
 2076
 2077
 2078
 2079
 2080
 2081
 2082
 2083
 2084
 2085
 2086
 2087
 2088
 2089
 2090
 2091
 2092
 2093
 2094
 2095
 2096
 2097
 2098
 2099
 2100
 2101
 2102
 2103
 2104
 2105
 2106
 2107
 2108
 2109
 2110
 2111
 2112
 2113
 2114
 2115
 2116
 2117
 2118
 2119
 2120
 2121
 2122
 2123
 2124
 2125
 2126
 2127
 2128
 2129
 2130
 2131
 2132
 2133
 2134
 2135
 2136
 2137
 2138
 2139
 2140
 2141
 2142
 2143
 2144
 2145
 2146
 2147
 2148
 2149
 2150
 2151
 2152
 2153
 2154
 2155
 2156
 2157
 2158
 2159
 2160
 2161
 2162
 2163
 2164
 2165
 2166
 2167
 2168
 2169
 2170
 2171
 2172
 2173
 2174
 2175
 2176
 2177
 2178
 2179
 2180
 2181
 2182
 2183
 2184
 2185
 2186
 2187
 2188
 2189
 2190
 2191
 2192
 2193
 2194
 2195
 2196
 2197
 2198
 2199
 2200
 2201
 2202
 2203
 2204
 2205
 2206
 2207
 2208
 2209
 2210
 2211
 2212
 2213
 2214
 2215
 2216
 2217
 2218
 2219
 2220
 2221
 2222
 2223
 2224
 2225
 2226
 2227
 2228
 2229
 2230
 2231
 2232
 2233
 2234
 2235
 2236
 2237
 2238
 2239
 2240
 2241
 2242
 2243
 2244
 2245
 2246
 2247
 2248
 2249
 2250
 2251
 2252
 2253
 2254
 2255
 2256
 2257
 2258
 2259
 2260
 2261
 2262
 2263
 2264
 2265
 2266
 2267
 2268
 2269
 2270
 2271
 2272
 2273
 2274
 2275
 2276
 2277
 2278
 2279
 2280
 2281
 2282
 2283
 2284
 2285
 2286
 2287
 2288
 2289
 2290
 2291
 2292
 2293
 2294
 2295
 2296
 2297
 2298
 2299
 2300
 2301
 2302
 2303
 2304
 2305
 2306
 2307
 2308
 2309
 2310
 2311
 2312
 2313
 2314
 2315
 2316
 2317
 2318
 2319
 2320
 2321
 2322
 2323

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا

على شواهد كبرية وخصوصا في الاماكن التي ارتكبا فيها الحرامات وقيل
 فيها من طوائفها ما هو اشد خطا من غيرها من جهة الجاهلية والجاهلية
 فذكره يمكن ان يبين الصلة بين هذه الاماكن والاماكن التي لا يمكن جعلها
 بوجهات من جهة الجاهلية بل هي من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 على ما بين في المتن من جهة الجاهلية من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 يخرج من جهة الجاهلية من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 على هذا ان كان صحيحا في الاماكن التي ارتكبا فيها الحرامات وقيل فيها من طوائفها
 القدم والقدم من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 الحكيمة وتكون هذا التوضيح على ما ذكره المتن من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 هذا الامر من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 وعلى هذا ان كان صحيحا في الاماكن التي ارتكبا فيها الحرامات وقيل فيها من طوائفها
 الى ان هذه المقدمة غير صحيحة لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 من الدليل على صحة هذه المقدمة لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 بل لان من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 تتكلم على جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 انهم لا يذكرون الاستدلال او غيرها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 فانهم لا يذكرون الاستدلال او غيرها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 تقدم الاجابة الثانية الى الاستدلال المذكور وهو من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية

والجواب ان الاماكن التي ارتكبا فيها الحرامات وقيل فيها من طوائفها
 الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 انهم لا يذكرون الاستدلال او غيرها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 تتكلم على جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 انهم لا يذكرون الاستدلال او غيرها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 فانهم لا يذكرون الاستدلال او غيرها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية
 تقدم الاجابة الثانية الى الاستدلال المذكور وهو من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية لانها من جهة الجاهلية

الواد كقائل كما في الاشارة اليه من قوله ما ذكر في ذلك
 موضع الاشارة ما بينه في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 قال بل في علم العالم بالحق في جميع احوال العالم في وقت الحاجة
 من قوله في الاشارة الى قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 بنظم الجليل في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 عفة الاعمال في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 المعاصي في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 الذي هو الاداء في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 لم يكن في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 من قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 عن اشارة في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 التي هي اشارة في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 على وجه ما ذكر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 على وجه ما ذكر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 انما يظهر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 انما يظهر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 بين ظاهرهما في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 في قوله من قوله ما ذكر في ذلك

هذا هو الحق في جميع احوال العالم في وقت الحاجة
 من قوله في الاشارة الى قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 بنظم الجليل في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 عفة الاعمال في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 المعاصي في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 الذي هو الاداء في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 لم يكن في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 من قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 عن اشارة في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 التي هي اشارة في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 على وجه ما ذكر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 على وجه ما ذكر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 انما يظهر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 انما يظهر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 بين ظاهرهما في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 في قوله من قوله ما ذكر في ذلك

الاصحاح

الاصحاح في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 ان هذا البراءة في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 اعلمه من قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 العفة في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 المعاصي في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 الذي هو الاداء في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 لم يكن في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 من قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 عن اشارة في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 التي هي اشارة في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 على وجه ما ذكر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 على وجه ما ذكر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 انما يظهر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 انما يظهر في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 بين ظاهرهما في قوله من قوله ما ذكر في ذلك
 في قوله من قوله ما ذكر في ذلك

الاصحاح

غير متع بالذات وكذا العباد للعلل من حيث هو فاعلموا
 لم يكن للقدرة بل العنق من هذا الصانع الى الارادة والخصصة فاعلموا
 ولا يذهب عليهم من هذا الصانع الى الارادة والخصصة فاعلموا
 ان هذا الصانع هو الذي لا يملكه احد من العباد ولا يملكه احد من
 هذه الملائكة من عند الله تعالى من شرح الانوارات من ان
 بعثه وتخصه في سبيل الارادة دون الوجوب لارادة الله تعالى
 كما لا يخفى وبالجملة لا يملكه في الوجوب بل في الارادة فيجب هذا
 المقام ولا هو من هذا الصانع في سبيل الارادة فيجب هذا
 بوجوب الصانع لكونه بوجوبه في سبيل الارادة فيجب هذا
 ما لم يكن بوجوبه في الارادة فيجب هذا بوجوب الصانع في سبيل
 انما هذا الصانع هو الذي لا يملكه احد من العباد ولا يملكه احد من
 هؤلاء من عند الله تعالى في سبيل الارادة فيجب هذا
 ولما ان حكم بوجوبه في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل
 كما ان الملائكة من عند الله تعالى في سبيل الارادة فيجب هذا
 على ان الارادة لا تستلزم في سبيل الارادة فيجب هذا
 الوقت قال بوجوبه في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل
 كون الحكم في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 كما ان الملائكة من عند الله تعالى في سبيل الارادة فيجب هذا
 في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 طالب له ان يصيرهم فيكونون عبادا له في سبيل الارادة فيجب هذا

هذا هو المقام الذي لا يملكه احد من العباد ولا يملكه احد من هؤلاء من عند الله تعالى في سبيل الارادة فيجب هذا

بكنة

من كنفه في وجوبه في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل
 الوجوب بقوله وعظم عقوبته ان هذا الصانع في سبيل
 من حيث انما الوقت في الارادة فيجب هذا في سبيل
 وجوب العباد من ان يخلق في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل
 الجاهل بوجوبه في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل
 الحلال الذي يظهر بانما في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل
 الائمة في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 القاتل في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 علم في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 على الجاهل في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 بالنية في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 على ما هو في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 لاساناة في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 من سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 وهي الارادة في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 هي الثانية في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 تقاروا في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 بالاحوال في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا
 في الاله في سبيل الارادة فيجب هذا في سبيل الارادة فيجب هذا

واعلم ان هذا الصانع هو الذي لا يملكه احد من العباد ولا يملكه احد من هؤلاء من عند الله تعالى في سبيل الارادة فيجب هذا

هذا هو المقام الذي لا يملكه احد من العباد ولا يملكه احد من هؤلاء من عند الله تعالى في سبيل الارادة فيجب هذا

هذا هو المقام الذي لا يملكه احد من العباد ولا يملكه احد من هؤلاء من عند الله تعالى في سبيل الارادة فيجب هذا

الدليل بان صحت دلائل القدر بالحق الموثق بالاولى
والحق المتصالح بالحق الباطن بل هو بطلان في حد ذاته
انما لا يخفى في الظاهر ان هذا الدليل لا يثبت بان هو قال ان
القدر الى الطرفين سواء كان له والمعتق له واما الاساطير القاطنة
باعتبارها بالحق الواقع فخطا لا محالة واما القاطنة بالمعاصر
للحق بل هي قال القاطنة بالمعاصر هذا اذا كان بين الشيئين في الوجود
الذي قد يحصل بالادوية وما كان بانها خطا في الوجود لا يخفى
المعاصرة في الوجود بل هي الخطا في الوجود لا يثبت بانها الخطا في الوجود
وهو يثبت بان الخطا في الوجود لا يثبت بانها الخطا في الوجود
القادر على ذلك لو لم يثبت بانها الخطا في الوجود
الارباب على هذا المعنى القدر بالحق الموثق بالاولى
في حق القاطنة بالحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
فقد انقضت واستجد بان الشيئين لا يثبت بانها الخطا في الوجود
كما هي من جهة واحدة لا يثبت بانها الخطا في الوجود
قال بالحق بالحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
الخطا في الوجود بل هو الخطا في الوجود لا يثبت بانها الخطا في الوجود
الواقع في القدر بالحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
كل من في الزمان قال الحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
على من في الزمان قال الحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
فبما هي من جهة واحدة لا يثبت بانها الخطا في الوجود

على العدم

على العدم بان كانت قدرة على الوجود في الوجود بانها خطا في الوجود
كذلك اعراض عن الحق من الوجود في باقي المادان كانت قدرة
على العدم في الوجود بانها خطا في الوجود بانها خطا في الوجود
في باقي المادان واما القدر بالحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
الواقع في القدر بالحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
عن كلا طرفي وجه ذلك وقد انقضت في حق القاطنة بالحق
مطلبا وقدرة في الوجود في باقي المادان كانت قدرة
العدم في القدر بالحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
هو في الوجود بانها الخطا في الوجود لا يثبت بانها الخطا في الوجود
انما لا يخفى بان يكون القدر بالحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
الواقع في القدر بالحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
وشرح على هذا الحق في حق القاطنة بالحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
في حال العدم ان ما دور على كلا طرفي العنق في التقابل لا محالة
فخطا في الوجود بانها الخطا في الوجود لا يثبت بانها الخطا في الوجود
لا على العدم خطا في الوجود بانها الخطا في الوجود لا يثبت بانها الخطا في الوجود
فولم يثبت بانها الخطا في الوجود بانها الخطا في الوجود لا يثبت بانها الخطا في الوجود
وما ذكر من انما لا يثبت بانها الخطا في الوجود بانها الخطا في الوجود لا يثبت بانها الخطا في الوجود
يريد ان لا يثبت بانها الخطا في الوجود بانها الخطا في الوجود لا يثبت بانها الخطا في الوجود
الذي فيه الكلام بالحق الموثق بالاولى في حق القاطنة بالحق
ح الى الجملتين فيقول للمادة وهذا الحق في الوجود

هذا البرهان مما قيل في العلم ان الكليين انما هما الفاعل والمفعول
 الجند ان سبقت في حق الفاعل من الاعمال كقولهم
 هم هنا زيد التوحيد بانة وقولنا الاشياء ان القدرة على
 الفعل لا يتحقق من الفعل على ما ينبغي ان يكونه لما بيننا وبين
 بان جعله ان الذي وقولنا الاشياء ان الذي وقولنا الاشياء
 الى العادة هذا الفصل مما قلنا ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 من ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 بانين الى الجمل فافهم ان القدرة على العادة ان الذي ان الذي
 سابقا ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 بانين الى الجمل فافهم ان القدرة على العادة ان الذي ان الذي
 وقولنا الاشياء ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 كان قد اقبل كلامهم ويقتضيه ما بينهم ان الذي ان الذي ان الذي
 وقولنا الاشياء ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 عبارة من الفاعل في القدرة على الفعل وقولنا الاشياء
 ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 قال شاح المراتب وجود القدرة مع انقاد العقل مما ياباه الذي
 ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 فلا نقول ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 من شاح المراتب لا يخفى ولو كان الراوي ان الذي ان الذي ان الذي

الامر بعد بيانه قد بين ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 على ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 كما بين ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 وقولنا الاشياء ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 الوعد على ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 بالظرفين والاعمال ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 سبقت ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 من حيث هو ما ودون وجعلها ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 سبقت ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 العقل بما عرفت ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 القامتين ومنها ما وجد من العقل ومنها ما لم يكن من العقل
 بالانقاد ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 المع والنفائين ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 من ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي
 ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي ان الذي

لا وجه فاما ان لم يكن في الجواب ان يقال ان الفعل لا يكون
 الفعل لا يكون الفعل لا يكون الفعل لا يكون الفعل لا يكون
 ان حقيقة فعلها بان في ذلك لا يكون الفعل لا يكون
 كما لا يخفى على من تدبر في هذا العلم ولا يخفى على من تدبر في هذا العلم
 العقل هو الذي لا يكون مستورا وهو مستورا عما هو مستورا
 عن هذا الدليل ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه لا من غير
 العقل هو العقل وهو مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 وحقيقة العقل هو العقل وهو مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 في العقل فلا الا ان العقل مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 الراجح في حقيقة العقل هو العقل وهو مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 يكون في كل هذا الشاكلة الى وجهه فليكن الجواب على الجواب
 الثاني وفيه ما ذكر من الفاضل العاصم من ان العقل مستورا
 تابع العقل المستور وهذا في العقل مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 ولا يخفى على من تدبر في هذا العلم ولا يخفى على من تدبر في هذا العلم
 ان العقل مستورا ان العقل مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 العقل مستورا ان العقل مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 من حيث هذا الفاضل العاصم فليكن الجواب على الجواب
 شاملا على كل ما ذكر من الفاضل العاصم فليكن الجواب على الجواب
 ثم شاملا على كل ما ذكر من الفاضل العاصم فليكن الجواب على الجواب
 ان يكون المراد ان كل ما ذكر من الفاضل العاصم فليكن الجواب على الجواب

الوجه

لا وجه فاما ان لم يكن في الجواب ان يقال ان الفعل لا يكون
 العقل لا يكون العقل لا يكون العقل لا يكون العقل لا يكون
 ان حقيقة فعلها بان في ذلك لا يكون الفعل لا يكون
 كما لا يخفى على من تدبر في هذا العلم ولا يخفى على من تدبر في هذا العلم
 العقل هو الذي لا يكون مستورا وهو مستورا عما هو مستورا
 عن هذا الدليل ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه لا من غير
 العقل هو العقل وهو مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 وحقيقة العقل هو العقل وهو مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 في العقل فلا الا ان العقل مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 الراجح في حقيقة العقل هو العقل وهو مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 يكون في كل هذا الشاكلة الى وجهه فليكن الجواب على الجواب
 الثاني وفيه ما ذكر من الفاضل العاصم من ان العقل مستورا
 تابع العقل المستور وهذا في العقل مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 ولا يخفى على من تدبر في هذا العلم ولا يخفى على من تدبر في هذا العلم
 ان العقل مستورا ان العقل مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 العقل مستورا ان العقل مستورا ان العقل مستورا بما هو مستورا عنه
 من حيث هذا الفاضل العاصم فليكن الجواب على الجواب
 شاملا على كل ما ذكر من الفاضل العاصم فليكن الجواب على الجواب
 ثم شاملا على كل ما ذكر من الفاضل العاصم فليكن الجواب على الجواب
 ان يكون المراد ان كل ما ذكر من الفاضل العاصم فليكن الجواب على الجواب

وقد ذكرنا في هذا العلم
 العقل هو العقل وهو مستورا
 ان العقل مستورا ان العقل مستورا
 العقل مستورا ان العقل مستورا

العلم بالاشياء بعد ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 وفي الدوام يتناولونهم من نفس العلم في القبول والافاد
 لا يخلو العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 الذي هو العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 وفيما هو ذلك الدليل الذي يستدل به على ان العلم هو العلم
 ايجاد الاشياء فترى وقد صرحوا انهم علموا ما ذكره الله
 كما علموا علمهم من قبل ان يكونوا في الدنيا وما علموا ان الله
 انما هو في الحقيقة دون ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 يبقى العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 لا يغيره فليس العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 على اجمال بالاشياء وما كان العلم بالاشياء ما هو العلم بالاشياء
 الدليل المذكور في العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 تتناولونهم من نفس العلم في القبول والافاد
 ان الاول والثاني هما العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 ايجاد الاشياء او بعد ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 هو هذا هو العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 وبعد ذلك يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 المتكثرة في العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 البين ان الشاهد لهذا في العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها

بالحقيقة

لم يبق من العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 ذكره بقوله وانهم يتناولونهم من نفس العلم في القبول والافاد
 هو العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 ما علموا علمهم من قبل ان يكونوا في الدنيا وما علموا ان الله
 يدل على العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 في اصل العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 ايجاد الاشياء فترى وقد صرحوا انهم علموا ما ذكره الله
 يدل على ان قديما الفلاسفة قد علموا علمهم من قبل ان يكونوا في الدنيا وما علموا ان الله
 جبر ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 على العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 الامران يكون هذا ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 ذكره انما علموا علمهم من قبل ان يكونوا في الدنيا وما علموا ان الله
 بطور انما علموا علمهم من قبل ان يكونوا في الدنيا وما علموا ان الله
 هو العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 لم يبق من العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 به وان علم العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها
 من الاشياء الموجودة وبعضهم يقولون انهم علموا ما ذكره الله
 لذلك علمنا ان العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها بل انما يكون العلم بالاشياء قبل ايجادها

على ما تقدم ذكره من ان العلم لا يكون ان يصير له قسما العلم بالذات من جهة
 كونه ان يصير له قسما من جهة كونه شيئا من انشأته التي هي من جهة
 العلم المقدم وكيفية هذا العلم قبل ان يخلق من جهة العلم بالذات من جهة
 انشأته لا ان العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 في حقيقة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 لا ما هو العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 بان انشأته التي هي من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 على انشأته التي هي من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 لا انشأته التي هي من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 في واقع الامر انشأته التي هي من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 فلا يلزم الا انه من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 عن العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 مسلح لكن على هذا الوجه لا تمام العلم في العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 الشرع يتوقف على العلم المقدم التي هي من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 بل ان على ان لا يتوقف العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 الفرق بين العلم المقدم ويكون حاصله ان العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 على التبع وماذا لا بالعلم المقدم من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 او ان العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 الحال ان العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 لتحقيق العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة

اصالته

ان المانع من العاقلة قليل بل ان الذي هو موجود العين سواء كان
 ذلك العين مادة او موضوعا ولما المانع من العاقلة من جهة المادة
 وعلاقتها بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 مطلقا بل ان يكون الذي هو من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 يكون على علم من الذي هو من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 بان يكون من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 وعلاقتها بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 لعلنا نلاحظ هذا الفرق من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 العقل ان يكون المادة من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 العقل مطلقا من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 المراد من ان المادة من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 هي اما انشأته التي هي من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 ولا يتعارض عليه قائل وان كان وجوده من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 خيل بين احدهما ان يكون المراد ان وجوده من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 اي وجوده من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 الخ في الامر ان وجوده من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 باط كان تلك الدعوى في العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 خيل الخيرة العقلية على الصواب في العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 وانما الخيرة العقلية من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة
 الوجود الذي هو من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة العلم بالذات من جهة

لغنى المعقول وهو عين الحقيقة والعقلية وتامها ان يكون
 المراد ان الوجود في عين الحقيقة هو عين المعقول في عين
 هو عين الوجود في عين الحقيقة وهو عين الوجود في عين الحقيقة
 وجوده في عين الحقيقة الى عين الوجود في عين الحقيقة
 والعقلية مع الوجود في عين الحقيقة على ان يكون في عين الحقيقة
 القديم في عين الحقيقة الى عين الوجود في عين الحقيقة
 ان يكون ما هو وجوده في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 عين وجوده في عين الحقيقة الى عين الوجود في عين الحقيقة
 فكان في عين الحقيقة مع الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 او في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 لذاته في عين الحقيقة الى عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 لذاته في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 لذاته في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 وجوده في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 لذاته في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 فلا في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 القم في عين الحقيقة الى عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 ولو لم يكن في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 اي الوجود في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 في عين الحقيقة الى عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة

بما قبلها وعدم الغيبة عنه ثم لكن على هذا لا يجوز ان يكون شيء ما
 بعينه ومع هذا يكون مدركا لذاته هذا وايضا بره على ان اراد ان
 كل ما هو عين حقيقة معقول في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 لكن يلزم من سائر كون كل ما هو وجوده في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 اثباته بمصداقها في عين الحقيقة وان اراد ان الوجود في عين الحقيقة
 الوجود في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 الوجود في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 او في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 او في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 كما لا يخفى واما على الثاني فانه ان اراد ان الحقيقة في عين الحقيقة
 هي الوجود في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 والعقلية فلا يتم ذلك في عين الحقيقة في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 العقلية في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 والعقلية في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 على وجه آخر مما مر عليه ان اراد العقل في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 هو القيام به او عدم القيام به في عين الحقيقة في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 الغير ان كان لا يخفى على ان اراد به ما ساءا وعدم الغيبة عنه ثم لكن لا يخفى
 على وجه آخر مما مر عليه ان اراد ان الحقيقة في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 لذلك لا يخفى ان عدم ذلك في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة
 الحقيقة في عين الحقيقة في عين الوجود في عين الحقيقة في عين الحقيقة

بغير فهم كذا وان اردوا بما يتناول عدم الغيبة عندهم لكن
 على هذا الجوز ان يكون شئ ما في غير وجه هذا يكون سكاكاً لانه
 كما ذكرنا وبالله لا اله الا الله على هذا يلزم ان يكون كل ما هو سكاكاً لانه
 جيل فيكون بغير حوجه او ان كان لانه اذ لم يكن مستلزماً شئ
 او واما في العلم على هذا يلزم ان يكون كل ما هو حوجه لانه هو سكاكاً
 لانه اذ لا وجود له في سطره هذا ليس عينه في سطره بل في الوجود
 لانه اذا كان ذاته سكاكاً عن سكاكها او الكلام بل في الوجود
 كونه الذات سكاكاً عن سكاكها لا يصح ان يكون سكاكاً لانه ما
 على تقدير تسليمه انما قد علم انه لا يجوز ان يكون مقارناً لما في الوجود
 لحالي فيها واما اذا كان شئ مقارناً لما في الوجود بان يكون من الوجود
 فلم يظهر شئاً ذكره عندهم جواز ان يكون سكاكاً لانه الا ان شئاً في الوجود
 لانه انما يكون باوفاك اجزائه والمعرفة بان لا يمكن له او اذ كان
 الذي هو الصفة لا يماها في الحقيقة وفيه ان يكون ان يتصل العلم بشئ
 او ان لا يكون ان يتصل العلم بالعلم انما في الوجود ان يتصل العلم بشئاً
 لعل في الوجود ما من عقل شئ في الوجود ان يتصل العلم بالعلم انما في الوجود
 هذه او بصورتها في حيز غير ذلك الصفة لا يوجب الصفة كونه
 يكون كل ما يلزم ان لا يكون الصفة معقولة اصلاً وهو غير معقولة انما
 اذ في الوجود انما كان احد من هذه الصورتين الا ان الصفة في شئ ما
 لا يصح ان يكون عاملاً لانه في الحقيقة لا يصح لانه في الحقيقة لا يصح
 لا يصح وكل ما هو غير حوجه ذاته في غير مدركه لانه في الحقيقة لا يصح

غيره

غيره في ذاته في حقيقة المقارنة المادة في الحقيقة في حقيقة ذاته
 فم عليه حاصل الحق ان كل ما هو غير حوجه ذاته في حقيقة ذاته
 مقارناً للمادة لانه في ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 ان سكاك الحواس في الحواس انما في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 لحقيقة الحواس في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 بعض الحواس في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 المادة لا يجوز ان يكون سكاكاً لانه لا يجوز ان يكون سكاكاً
 اصلاً وحيث لم يظهر بطلان كون سكاك الحواس هو الحواس في حقيقة ذاته
 في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 حيث هو معقول اي وجوده في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 الصفة في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 وكونها عاملة بنفسها في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 حوجه عام في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 واحد كما ان المادة في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 بغير حوجه في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 حقيقة في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته
 في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته في حقيقة ذاته

بالفعل كما أنه صفة في كونه الشيء على ما لا يخفى مع ما ذكرنا أن يكون في ذاته
مع قطع النظر عن جهة ما عداه من حيث الحقيقة لا على ما هو في الواقع
والجواب لا يستلزم ذلك فالشيء في ذاته هو الجوهر لا يخلو عنها
عن كونه مستقداً للذات الجوهرية التي لها الوجود في ذاتها لا في غيره
من الأشياء فلهذا لا يكون بالشيء شيئاً بالضرورة ولا في غيره
إلا كما لم يزل في وجوده في الذات هو الذي لا يكون له الوجود في غيره
بوجه هو مستلزم لثباته في ذاته من أن يكون شيئاً مستقداً
بالفعل من هذا عام ولا يبعد الشيء بالالفعل شيئاً بالذات
لا يمكن له الصلح بغيره ومضاهة الله سبحانه في كل شيء وصورة الشيء
يقول الله سبحانه فإما الشيء في ذاته كماله أو شيء في ذاته كماله
عليه ما أن يكون حقيقة الجوهر في ذاته مستقداً لما حقيقته في ذاته
الجوهرية من أن لها وجوداً حقيقياً مستقداً مع استقلالها عن غيره
حينئذ يكون صفتها الفاعلية لا في ذاتها بل في الخارج على حقيقته
بعدم الصورة وإنما لا يكون ذلك الوجه مع استقلال
الشيء في ذاته بل هو صفة مستقلة في ذاته لا مع وجوده
المتضمن بدنه الوجود فيكون أن يقال أن يكون حقيقته في ذاته
سلك الوجهة الحقيقية فيكون أن يكون معنى حقيقته مستقداً لكل
صورة ويقع على كل شيء في ذاته فإما أن الوجود هو
فالصفتان الحقيقيتان فإن قلت هذا مستلزم كون الجوهر شيئاً
بشيء عاقلاً للثبوت مستقداً على وجوده وجوده وصفتان

كونها

ومعنى كونها بالشيء لثبوتها مستقداً وجوده كونه كونه كونه
لوجوده الجوهرية أو مستلزم الوجود في وجوده لا في غيره
حقيقته وذلك الوجود الحقيقي قائم بذاته لا في غيره
غاية ما في الباب أن يكون ظهورها ذاتها ظهوراً حقيقياً بارزاً
وجودها الذاتي في غاية الصفة فيكون لها شئ مستقفاً بذاتها
قلت في ذلك ذلك وهذا حقيقة صفتها الجوهرية ويظهر من ذلك
الذات الجوهرية الشئ في وجوده في الموجودات كاهو في جماعة
الحق أن إذا كان الوجود بالالفعل هو الجوهرية وقوله لا
بالفعل الذاتي هو وجوده في نفسه أي غير قائم بالغير ظاهره
استلزم لثبوت حقيقته بالجوهرية في ذاته الصورة لا وجودها أصلاً
وإنما يبين وجوده بغيره في الصورة كمالاً في الشيء في حقيقته الجوهرية
مستقداً بالذات هو وجوده بالعرض وبعد ذلك فيكون أن
أنه ليس هو وجودها وجوداً حقيقياً بل كمال الوجود الكلي لها
بالصورة وعدم إمكان غيره مما هو في ذاتها لا يمكن أن يصح
لذاتها فالشيء أن معنى لثبوت الشيء هو حقيقته في ذاته
والشيء إذا كان على الله شيء غريب لا يكون حقيقته في ذاته
عقلاً ولا معقولاً لذاته انتهى وبالحقيقة اعتبرها في كون الشيء عاقلاً
لذاته مع ما ذكره من كونه حقيقته في ذاته لا في غيره
بشيء آخر بحيث لا يمكن تقييده بغيره والوجود ليس كماله
فلا يلزم أن يكون لها شئ مستقداً على وجوده وجوده

تقرين هذا الصنف في القدر الذي لا اول له كان الاصل ان
فذلك في الدليل الثاني انه وهو الحاشي اوجه اثنتي عشرة
اذا خلق ان حقيقة العلم اما حصول العلم عند العالم الاخر انه
للملأ من هذه البارة يكون العلم عادة من حصول العلم من
حيث هو علم عند العالم من حيث هو علم ولا كان له القدرة
وايه كما ان ايات حادثة من حيث تلك صاحبة على القدرة
من بعض النسخ فلا بد ان يكون الماد حصول شيء من شيء
العلم ما دون ذلك او هو لازم للملأ من حيث هو العلم
يكون ايضا لان الماد هو العلم الاول وقد ثبت صدقه
وكان ذلك في الحقيقة من حيث هو العلم انما لا بد
اخر من قول الله ما ذا كان عند حصول شيء من شيء عند العلم
صنعة عند حصول الماد من حيث هو العلم انما لا بد
التي الحرة العالم من حيث هو العلم انما لا بد
العلم الماد من حيث هو العلم انما لا بد
عند حصول الماد من حيث هو العلم انما لا بد
كلاما من حيث هو العلم انما لا بد
ظاهرا في النسخ من حيث هو العلم انما لا بد
فكرة الا لا بد من العلم انما لا بد
العلم انما لا بد من العلم انما لا بد
فانهم لم يجدوا الفهم من حيث هو العلم انما لا بد

اموالهم التي اوقاها عالمها على الكثرة المحرقة ودفن الصالحين
 لكونهم للمادة من حيث يتحقق في هذه الصورة الاصولية من حيث
 عدم وجود تحرر فاما هذا فلا وكان باعبار القيام على ان
 تحرر الشخص من حيث يكون الشيء معلوما لا كالم يعلم بذلك
 صلاط الشخص كان اعتبار ان بعض الشخص انما يتم لما وجد
 عالمه في ذاته مع عدم اتيان القيام فيخلو ان العلم هو مطلق
 الشخص هكذا فانه بعض الشخص في شخص خاصة انما هي
 العالم ان العلم ان الشخص لا يحفظ العلم بالماتيات اقبله ولو لم
 الا كانت كيف يحكم باعبار تحرر العلم ويمكن ان يكون
 انهم يعتقدوا ان ذلك ان العقل لا يدرك الحجة بعبارة من
 فلا لا مطلق العلم او انهم يجدوا ان ذلك العلم هو
 اولاد هذا فلا ان كان لا اية انما حيث يتحقق في غيره
 الصورة اقبله انما من بين الشقق فانهم ولحقوا
 ثانيا ان العلم والعقل صفة العالم والشخص صفة العالم
 ان يكون العلم ان لا العالم والشخص المذكور ويكون صفة العالم
 بعض صفة الشخص بان الفهم الاول لم يتبين وجهه
 ذكره بعض المحققين من ان كان المراد بالشخص هو الجسد
 الحرة فالحق ان العقل والعلم هو الشخص لا انه لا يعرف
 ان العلم هو وجود الشيء الحرة قائم بالذات وان كان اما
 الخلق اما انما الحجة سوف تفسد ان المراد بالشخص هو الجسد

ايها العلم مخلوقاته والحال ان لطيف خبري علم مناهجها وادراك
 بعلم احدنا علم كافي اجمالي في اشارة الى ان الكمال انما
 هذا العلم واما العلم التفصيلي فليس يكون فلا يفي في احتياج
 الحقيقة في الجزئية انما المقدسة هذا ثم اعلم اننا المحققين
 المشايخ لما ذهبوا الى ان علمنا عايناه انما هو خبر ذو انما
 عندنا لا يحصل العلم لما فيه ما سيطر في علم ان حصوله الانبعاث
 يكون حين وجودها لا يحصل بارادته من العقل على قدره في الانبعاث
 انما هي حقيقة انبعاثها وعلماها لا اذلة الشبهة انتم علمنا
 الى اننا علم اجمالي هو عين ذاته مقدم على جميع الوجودات واما
 في بيان خبري من الاول ما مرناه هو علم على السبيل المحقق
 الداما ووجوهه وان يقاين ذلك ثم يتفرع الى العلم بالعلم
 فاذا علم ذلك ثم علم ان انبعاثها العلم لا ينفصل الذي في ذلك
 وسخا فلهذا احتياج الى البيان الثاني ان يقاين علمنا
 اجمالا الصادق عن كونه انما هي خبرنا لاكتشاف جميع الموجودات
 اي كونه غير متناه في وجودها فان الوجود هو لاكتشاف ذلك
 عالمنا بعبارة عن فكر من العلم والاعتناء في الاحتياج بالعلم
 كما سنبين انما في بعد ذلك عن المقام في ما يتحقق العلم
 في كونه في العقل بالمعقول البسيط ما عتق من المعقول البسيط
 عليه واحدة مطابقة لتلك المعقولات المعقدة بل هي في انبعاثها
 وانما الفاعل في خبري الادراك انما هي ما حقق ان الفاعل

الاجمال

با الاعمال المتصلة بالتي في خبري الاول والاول في ذات المدرك
 وذا من ثباته بالنبذة الى العلم المتصلة بالنبذة الثانية ما هو
 لتماصيل تلك العلم فالعقل مجرد الاستدراك في البداية وان
 كان احد من قبل سببية العقل لا انما والاول سببية العقل
 لمعقولاته الاولى في العقل التمثيل تلك العالم كما ذكر بعض المحققين
 اي ملكة استخراج العلم المتصلة بالنبذة الى تلك المعقولات
 تلك الملكة علم اجمالي يخرج العلم المتصلة بالخاصة منها فكل
 فكل انما علم اجمالي يخرج الانباء عن هذه العقل في انبعاثها
 ان مرتبة العلم التفصيلي وهو الاستدراك بالمعقول مرتبة تلك
 المرتبة كمالا ثم من انظر الى ثبات الواجبة في مرتبة ذاته و
 يشهد بعد ذلك بعد ان يوجد في علمنا انبعاثه في مرتبة
 بالعلم المطبق من ذلك الكمال تعالى انما في ذلك العلم الكمال
 يرد على وجه الاول انما كماله في علمنا عند استخراجه
 اي ما عند تقدم استخراجه من المعقول البسيط لان ما عند
 سببية تلك الانبعاث هو ذاته البسيط التي لا تكون فيها
 بخلاف المعقول البسيط كونه كيا وانما هو بسيط بالانسان الى
 لتماصيل التي تفصل بعد العقل فاقبل على ما علمنا هذا
 بالنبذة الى ذاته تقاطعها وانما بالنبذة الى الملكات فانما انبعاثها على
 الاول فلا تفصل وهو ظاهر في هذا القول ثم والاطراف ان
 المراد ان ليس الوجود ثم اي يتم بذاته في بعض النسخ

وهو كذا من جهة الظاهر فلهذا نحن نثبت لاكثره من جهة العلم
 لا اننا لان سبب الكل وجوده بالامانة والعلم بالعلم مستلزم
 بالعلم عند الكل اي هو عالم متجانس بالكل لكن بحيث لا يكون فيه
 وذلك باحد وجهين للملكوت وهو حيث هو علم عالم بانه
 بانه الكل اي علم الكل من جهة ان يكون علم بانه هو بعينه علمه
 بالكل بناء على ما ذكرنا في الوجه الاول اي علم الكل من جهة بناء
 على ان ذاته سبب الظهور والكل ليس له اذ العلم بالاشياء
 كما ذكرنا في الوجه الثاني ثم ان الكلام في هذا يطبق على ما ذكرنا
 الحق من العلم الاحكام والاشياء على ما ذكرنا في وجهه من جهة
 من جهة الموضوع بعينه بانه هو العلم بالكل كذا في قوله
 فانما بنا سبب معرفة العوالم على ما هو المشهور من الحاشي والشيخ
 وتبين من حيث يطبق فيما ذكرنا الحق ان يقال ان المراد من العلم
 التفصيل الذي هو بعد ما ذكرنا من العلم الاحكام او يقال ان المراد
 من الاول هو العلم الاحكام وفيه المراسم العبادية العبادية بحيث
 ان لا يتقدم اعتبار كونه علم العباد بالذات من حيث هو
 هكذا العباد كونه علم العباد كونه علم العباد بالذات من المراد
 من الثاني هو العلم التفصيل وهذا العلم هو العلم بالكل كذا في قوله
 او يقال ان قوله بعد ان لا يخرج العلم بالكل بالكل هو من جهة
 للكل وقوله من جهة العلمين العلمين اي علمه على الاشياء التي هي
 بعد وجوده وكذا علمه بانه من جهة انه هو علمه وفي بعض النسخ

منه

منه يوجد من جهة انه من جهة العلم بانه هو علمه بالكل
 معذرة انه يوجد علمه بانه من جهة العلم بالكل بالذات ان ذاته علمه
 ينطبق على الاحكام ويمكن جعله على التفصيل انه اي يتقدم العلم بالذات
 الى ذاته في ان العلم بالعلم من جهة العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 من جهة العلم بالعلم من جهة العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 فلهذا في اصل الامر سبب الامور الدائمة لا تعلق العلم بالعلم
 لهم واما كان قوله بالذات الى ذاته من جهة العلم على التفصيل
 كان المراد العلم الاحكام لان يقال ان في هذا العلم في ذاته
 فلهذا بعض المحققين والامم من جهة قوله من جهة العلم بالعلم
 من جهة العلم الاحكام في الوجه الاول الذي ذكرنا في بعض النسخ
 في هذه اي كل الاشياء في حال كونه واحدا كذا في قوله من جهة العلم
 المراد ان الكل اي كل ما عدا الواجب هو العلم في هذه اذ لا يتقدم
 لما كان علمه بانه العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 ويمكن ان يكون المراد ان الواجب هو العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 في حال كونه في وحدة اي معلوم لانه لا يتقدم العلم بالعلم بالعلم
 الثاني الذي ذكرنا في تحقيق العلم الاحكام في قوله من جهة العلم
 على سبب ان العلم بالعلم الاحكام في قوله الاول الكلام ان العلم
 العلم بالعلم التفصيل ويمكن جعله في العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 فلهذا في هذه بان يكون المراد هو ما ذكرنا في قوله من جهة العلم
 العلم بالذات الى ذاته ينطبق على العلم التفصيل كذا في بعض النسخ

أنه لا بد من علم لجميع الأشياء في الأول وذلك لا يمكن أن يكون
 محصوراً فيها فلا بد أن يكون محصوراً وهو ذلك العلم ^{الطبيعي}
 الأول تام في ذات الله ذاته قائل وكذا قبالاً وعلماً ^{الطبيعي}
 من جهة واحدة للعلم فيه قائل قبل المثل الأول ^{الطبيعي}
 فال بعض المحققين يعلم أن المثل الأول هو مفسر نفسه بأما ^{الطبيعي}
 العلمية المتعلقة بالوجود في موضوع وفي محل وفي زمان وكما
 في مكان وفي باب وجود إثبات وجود الكل الطبيعي بالطابع ^{الطبيعي}
 الموجود في متن الدرر معان الأعيان بلا شرطه من حيث هي
 هي متناهية في عالم الأزل ودارها ما بين الوجود في عالم
 الخلق يعني وجود الأفراد مخلوقة بجا عنمية وعناو في باقتضيل
 العوالم بعالم المثال المستطوع في عالم الغيبية المتأخرة من
 بين المجرى والمادي وفي مقام إثبات الصورة النوعية بالجوهر
 العقلية التي هي رابطة الأنواع المركبة على جملة هيكل أشخاص
 نوع نوع بالذات والتميز بالتميز كان النفس المجرى ما بالذات بالذات ^{الطبيعي}
 شخص بعينه وأن هي لأخر من الملكة المجرى وطيفة وربا ^{الطبيعي}
 المقارن للطيفة المجرى والتميز والصورة كوصية المنطقية وهذه
 صير من الملكة الجمانية فليعلم القاطعاً على القسرين الأصغر
 باطلاً عند المحققين بالذات من العقلية ولا يهني موضع ذكرها
 لأن أن يكون جميع أحوالات وحيال وجود مبروراً بالعلم ^{الطبيعي}
 المحققين فإن قلت كذا العلم بالعلم مستلزم للعلم بالعلم لا يستلزم

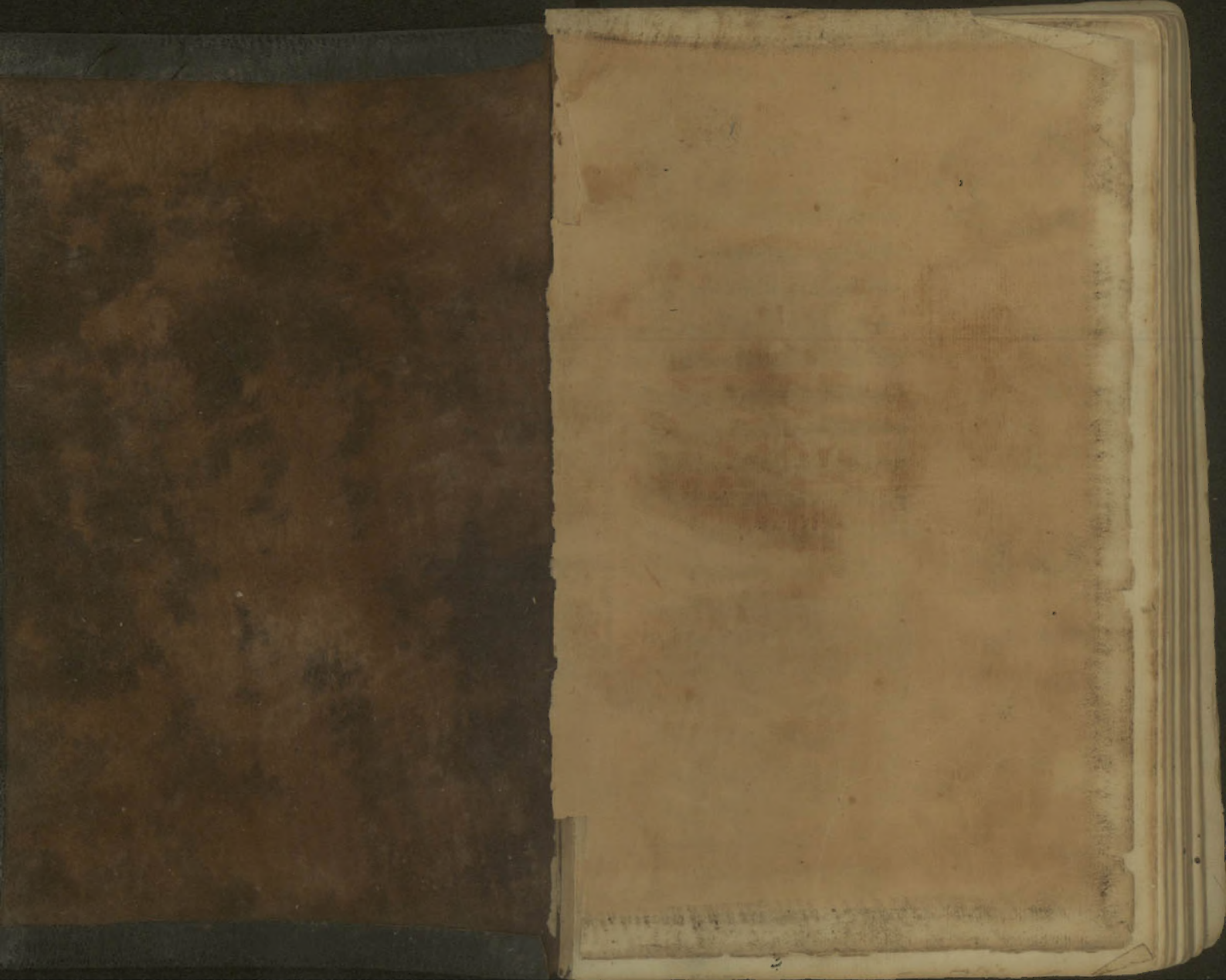
كون جميع الابداعات اي الموجودات بتلك الابداعات معلومة
 لا كفاية سوية بالعلم قلت لما كان وجود العلم سابقا على جميع
 الابداعات وكان في تلك المنة تعالى بذاتها وجيلان يكون
 علما اعلم لانه انتم سابقا على العلوات تحقفا لاستقام بنيانها
 فتأمل انتهى فيه فاعلم ان استقام العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 لا يتبين ان يكون اذ كان العلم بالعلم سابقا على شي ان يكون العلم
 بالعلول انتم سابقا عليه وهو ظاهر في الصواب ان بقي ان هذا
 بناء على ان يكون مرادهم من تلك المنة من علم بالعلم مستقيم
 بالعلول مثل الابداعات وما لو كان مرادهم ان العلم بالعلم مستقيم
 للعلم بالعلول مطلقا فلا يتم الملائمة وبينها المحتج الى هذا
 نقول فيلزم العلم لان تلك العلم انتم معلولون لعلوكم
 على تمامها انتم فاستكم وانتهى العلم لا يكون معلول لعلوكم لان
 يكون معلوما اذ كما هو معلوم فاعلم معلوما لكونه معلوما اذ
 لم يسبق انتم العلم فاستكم معلوما فاعلم معلوما فاعلم فاعلم
 ان حصول العلوات في هذا العلم القضية واما في العلم الكلي
 الالهائي فيقاسم ان حصول العلم غير حصول العلوات فاعلم
 واما ان يمنع انتم يكون وجودها سابقا لوجود معلوما وعلوكم
 فليعلم وانتم يكون تغاير الوجودين مستلما لتغاير حصولهم من جهة
 بعدا ويقال تغاير حصولهم من جهة لكن نقول ان حصول العلم مستلما
 لحصول العلم كما لا يكون العلم كقضية حصوله او جعل العلم الالهائي



این کتاب در کتابخانه
مجلس شورای ملی است

نما و کما فی الوجه الثاني من وجهي تحقيق العلم الاجمالي لهذا
والحق انه لم يخرج من المحققين ما اوردوا ذلك وعدم التعرض
له في مقام تحقيق الحال ودفع الاشكال الله تعالى يعلم ذلك
مستلزم للعلم بالحق قبل ايجاد الحق هو العلم من دعوى الملاذ
فانه قد يكون ترتيب الطبيب الثاني على المقدم ظاهر في تحريف
عالم الاربعة الشق الاخرى الذي يظهر من هذا الشق فانه قد
ثبت الملازمة على البيان الذي اوردناه فاننا لم نجد من كذا
ذكر بعض المحققين وقد عرفت ملق البيان الذي اوردناه
ثم انه لو ثبت الملازمة على الشق الاخرى فلا وجوب له في المحقق
ويعتبر ان المراد هو قبل الوجود او اعم اذ ليس مناط
للوحيث الا ان العلم الاجمالي سابق دون التفصيل فيجب
الانكفاء عما ذكر من التفصيل في الشق الاول فالحق في وجوب
المحقق هو ما ذكرنا من ذلك فان القول بان حصول العلة
نظر منه ان نظره في دفع الاشكال الاول ايضا لو ارد في العلم
الاجمالي انما هو المنع من مقابلة الجوابين فيه كما ذكرنا في الحاشية
السابقة او لو امتنع خبر بانه فلا استدلال للمنع عن علمها فلا يفتي
بالانكفاء بحد المنع عليها وقد ذكرنا في توجيه الجوابين فتذكر
كان ممنوعا اي يكون حاش المقتضى القائلة بان العلم بالعلة
مستلزم للعلم بالحق فمقتضى دفع الاشكال في علم الوحيث بالاشكال
اولا وادعى كون ذلك العلم التفصيلي هو مرادهم فلا بد من اشكال عليهم

عنه فاشية
يعني
الوجه





خطی
۴